جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

مشاركة المواطن في العمل التطوعي الاجتماعي والوقاية من الجريمة والانحراف

الدكتور صبري الربيحات

الرياض

1414 هـ - 1993 م

مشاركة المواطن في العمل التطوعي الاجتماعي والوقاية من الجريمة والانحراف

الدكتور صبري الربيحات(*)

المقدمـــــة

الكـرم، النخـوة، الانتصـار للمـظلوم، التعـاون أو العونة التكـافل، مسـاعدة الضعيف، حمـاية الجـار. . من السمات المميـزة للثقـافة العـربية التي أسهم الـدين الاسلامي في تعميقهـا وتثبيتهـا في أخلاقيات المجتمع العربي. وبالرغم من أن أغلب هـذه القيم هي ما يسعى العمل الاجتماعي التطوعي بمفهومه العصري إلى تحقيقهـا من أجل الرفاه الانساني وإسعاد البشرية، إلّا أن جهودنـا في هذا الميـدان بقيت قاصرة عن الوصول لتلك الأهداف.

ـ مـا هو العمـل التطوعي؟ وإلى أي مـدى يختلف في المجتمع العـربي عنه في المجتمعات الأخرى «الغربية خاصة»؟
ـ كيف ينظر المجتمع العربي ويستجيب للجريمة والانحراف؟
ـ ما هو دور العمل الاجتماعي التطوعي الحالي في الوقاية من الجريمة؟
ـ كيف يمكن تفعيـل وتوظيف العمـل الاجتمـاعي التـطوعي في هـذا المجال؟

هذه التساؤلات وأسئلة عـديدة أخـرى هي موضـع البحث لهذه الورقة والتي نأمل أن نوفق في محاولة الاجابة عليها.

(*) أكاديمية الشرطة الملكية، مديرية الأمن العام، المملكة الأردنية الهاشمية.

ـ العمل التطوعي (Voluntary Work) :

هو الجهد الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد بدافع الرغبة ودون الحصول على مقابل أو توقع الحصول عليه ويصبح هذا العمل اجتماعياً عندما تتوجه جهود الأفراد القائمين بالعمل نحو تحقيق غايات تعود بالمنفعة على كائنات بشرية[1] وقد بدأ الاهتمام بدراسة سمات وأهمية العمل الاجتماعي التطوعي مع تطور علم الاجتماع واهتماماته بالتحولات الاجتماعية (Social Transition) والتطور الاجتماعي (Social Evolution) فقد اهتم مين (Henry Maine) بدراسة الانتقال من التجمعات غير الطوعية إلى التجمعات الطوعية، وبين الفرق بين طبيعة ووظائف كل منها، وتناول دور كايم (Durk-heim) موضوع الانتقال من العلاقات القائمة على المكانة الموروثة إلى العلاقات القائمة على الرغبة الحرة للأفراد، أي من الترابط الميكانيكي (Mechanical Solidarity) إلى الترابط العضوي (Orga-nic Solidarity) كما ميز تونيز (Tonnies) (Gesselschaft) بين الجماعات الأولية Gemeinschaft القرابة والجماعات الثانوية القائمة على صلات المنفعة المتبادلة بدلا من الروابط الدموية. ويستنتج المتتبع للأسس التي نشأت عليها العلاقات بين الأفراد عبر التاريخ، وجود

---

١ ـ يميز ماكس فيبر (Max Weber) و (Talcott Parsons)بين الفعل والفعل الاجتماعي من حيث أن الأول (Action) يعني أي سلوك صادر عن انسان ويصبح هذا الفعل اجتماعياً (Social Action) عندما يستهدف كائنات بشرية.

ثلاثة أشكال من التجمعات يستند كل منها على أساس يختلف عن الآخر وهي :

أ ـ الأساس القرابي (Kinship Association)

ب ـ الأساس المكاني (Territorial Association)

جـ ـ الأساس التطوعي (Voluntary Association)

وبالرغم من مثول الأشكال الثلاثة في المجتمعات البشرية القائمة، إلا أن الشكلين القائمين على الأساس القرابي والمكاني من التجمعات البشرية كانا أكثر شيوعاً وانتشاراً في عصور تاريخية سابقة، وجاء الشكل القائم على الأساس التطوعي في مرحلة تاريخية متأخرة نسبياً على أثر حركتي التصنيع (Industrialization) والتحضير (Urbaniza-tion) كنتاج للتقدم التكنلوجي والنمو السكاني وما نجم عنهما من زيادة في حجم وشبكة التفاعلات القائمة بين الأفراد ويتوقف موضوع **مشاركة الفرد في الأعمال الاجتماعية التطوعية على مدى توفر** نوعين من الشروط هما :

١ ـ الدافع (Motive) أو الرغبة (Desire)

٢ ـ توفر الفائض في الامكانات (Surplus Resources) ويقصد به فائض الوقت أو الجهد أو المادة أو جميعها. ويعتبر هذان الشرطان ضروريين للمشاركة والتي لا يمكن أن تتم بتوفر واحد منهما بمعزل عن الآخر.

إلى أي مدى يختلف العمل الاجتماعي التطوعي في المجتمع العربي عنه في المجتمعات الأخرى؟

يختلف العمل الاجتماعي التطوعي العربي عنه في العالم الغربي من حيث الحجم والفعالية، فمن حيث الحجم نجد أن عدد المنظمات التطوعية في بلاد كالأردن والذي يبلغ عدد سكانها قرابة (٣,٥) مليون نسمة، لا يتجاوز ألف منظمة بما فيها نوادي الشباب، يشارك فيها قرابة المائة ألف مواطن (٣٪) من السكان تقريباً، في حين نجد أن مدينة صغيرة كمدينة يانكي (Yankee) بولاية نيويورك في الولايات المتحدة (لم يبلغ عدد سكانها سبعة عشر ألف مواطن) تحوي على (٣٥٧) هيئة تطوعية، كما وجد ومنذ عام ١٩٥٧م أكثر من ٢٤٥ جمعية في مدينة بولدر بولاية كولورادو والتي لم يتجاوز سكانها اثني عشر ألف مواطن. ولا يقتصر هذا الواقع على مدن الولايات المتحدة، بل ينسحب على العديد من المجتمعات الغربية والتي تتسم بكونها مجتمعات صناعية متحضرة فقد لاحظ ماكس فيبر (Max Weber) عام ١٩١١م وجود أكثر من (٣٠٠) جمعية تطوعية في مدينة المانية لم يتجاوز سكنها ٣٠ ألف مواطن، كما لاحظ أن العمل التطوعي أكثر شيوعاً وانتشارا في المجتمعات البروتستانتية منه في المجتمعات الكاثوليكية في أوروبا.

أما من النواحي الأخرى فيلاحظ أن الجمعيات والهيئات التطوعية العربية تتشابه في تنظيمها وغاياتها وأنشطتها، فمثلاً نجد أن ٤١٣ جمعية من الـ٤٥٦ جمعية خيرية عاملة في الأردن تشترك في غالبية الأهداف والغايات التي تعمل على تحقيقها كتمويل وادارة أنشطة تتعلق بالطفولة وتدريب المرأة ومحو الأمية، كما تتسم أهداف هذه الجمعيات بالعمومية والتماثل.

ويعود هذا الوضع إلى سمات وخصوصية الثقافة العربية وانعكاس هذه السمات على علاقة الأفراد بالمؤسسات، فالفرد الأردني ما زال يعتمد على الأسرة والعشيرة في اشباع حاجاته في كثير من الأحيان، الأمر الذي أدى إلى جعل الجهود والأعمال التطوعية ذات الطبيعة المؤسسية ثانوية بالنسبة للمتطوع (Volunteer) والمنتفع (Client)

كما يلاحظ عدم التزام المتطوعين واستمرارهم في أداء المهام التي تطوعوا لأدائها، فكثيراً ما يتوقف المتطوع عن أداء التزامه بعد مرور فترة قصيرة على المشاركة الفعلية في أنشطة الهيئة أو الجمعية التطوعية، فقد بين المسح الذي قام به اتحاد الجمعيات الخيرية في الأردن وجود ٣٢٪ من الأعضاء، مستنكفين عن تسديد التزاماتهم المادية السنوية للهيئات التي التحقوا بها طوعاً كما تبين أن نسبة عالية من المسددين لاشتراكاتهم لا يترددون على المؤسسات ولا يتابعون أنشطتها وبرامجها واهتماماتها. بعكس ما نجده في المجتمعات الغربية حيث تجد الهيئات والجمعيات مكاناً لها في البناء الاجتماعي وتؤدي وظائف مهمة وحيوية تسهم في تحقيق الاشباع والرضى لكل من المتطوع والمنتفع من خدماتها.

وقد شهد الأردن في السنوات الأخيرة بوادر لتحولات في حجم وطبيعة الاقبال على العمل التطوعي. فمن الناحية الأولى ظهرت العديد من الجمعيات والهيئات المتحققة كجمعية مكافحة التدخين وجمعية الصحة النفسية وجمعية الشلل الدماغي وجمعية مكافحة السرطان وغيرها. ومن الناحية الكيفية بدأ الشباب ينخرطون في مجال

العمل التطوعي من خلال ظهور بعض المبادرات التشجيعية كجائزة سمو الأمير الحسن[1] وافتتاح مركز المتطوع في عمان ١٩٨٨م والذي يشكل توجهاً جديداً من حيث توفير المعلومات والفرص للأفراد الراغبين في ممارسة أعمال تطوعية.

ـ كيف ينظر المجتمع العربي ويستجيب للجريمة والانحراف؟

تحتل الجريمة مكانة متقدمة بين المشكلات الاجتماعية المدرجة على قوائم أولويات المجتمعات البشرية دون استثناء، ويشكل موضوع فهمها ومجابهتها والتغلب عليها أحد أهم هواجس الساسة والمفكرين والمنظرين في هذه المجتمعات، ولم تعد الجريمة خطراً على أمن واستقرار المجتمعات فحسب، وإنما أصبحت تهدد ثروات وموارد تلك المجتمعات وأصبحت كلفة الحفاظ على الأمن وحماية المجتمع من أخطار الجريمة وتأهيل الجناة والمنحرفين عبئاً على اقتصاد وموازنات تلك الدول. وموضوعاً يثير اهتمامات ومشاعر دافعي الضرائب في تلك المجتمعات، هذا اضافة إلى ضياع جهود وطاقات مرتكبي هذه الجرائم بتحولهم من طاقات منتجة إلى عبء على المجتمع والخزينة.

وإذا كانت مشكلة الجريمة هي احدى أهم وأخطر وأعقد المشكلات التي واجهت البشرية منذ الأزل، فإن أشكال الاستجابة

١ ـ برنامج يشبه جائزة دوق أدنبره أسس عام ١٩٨٨م، يهدف الى تشجيع الشباب على الانخراط والمشاركة في العمل التطوعي من خلال اطلاق طاقاتهم وتوظيفها في مجالات العمل الذي يرغبون في ادائه ويتميز هذا البرنامج بأن المتطوع لا يتنافس مع أحد وأن الجميع فائزون.

لها والحد من ويلاتها وأخطارها بقي موضوعاً للتجريب للوصول إلى الاسلوب الأمثل للتعامل معها والتخفيف من آثارها. وتختلف النظرة العربية للجريمة والانحراف اختلافاً جذرياً عن النظرة الغربية في كثير من الجوانب فالمجتمع العربي أقل تسامحاً (Tolerance) مع مرتكبي الجريمة من المجتمعات الغربية، وقد يكون ذلك عائداً إلى خلط الثقافة العربية بين مفهومي الجريمة (Crime(والخطيئة (Sin)وإلى النظر في الخطيئة على أنها محالة (Impossible) وقد انعكست هذه النظرة على أشكال الاستجابات المجتمعية للجرائم المرتكبة في البيئة العربية عبر العصور والمتمثلة في الثأر Retribution والتعويض Retaliation خلافاً للاصلاح وإعادة الدمج Rehabilitation (Revenge)والقصاص (Reintegration) الشائعين في الثقافات الغربية، وعلى الرغم من التوجه الذي ساد مؤخراً المجتمعات العربية لتطبيق سياسات جنائية متطورة، إلا أن مؤسسات الضبط الاجتماعي العربي مازالت تستند على أيدولوجية العقاب بأشكاله الآنفة الذكر.

ويمكن أن يُرد استمرارنا في تبني اجراءات عقابية وتأخرنا في تطبيق فلسفة اصلاحية فاعلة إلى النظرة العربية الى الطبيعة الانسانية والتي ترى الانسان من منظور ستاتيكي (Static)

وتحاسب الفرد على أفعاله متجاهلة دور المجتمع وما يوفره من فرص وتفاعلات وأساليب تنشئة في تشكيل سلوك الفرد. هذه النظرة التي تتجسد في العلاقات غير المتكافئة بين الكبار والصغار، وبين الذكور والاناث، وبين الرؤساء والمرؤوسين، إضافة إلى جهلنا

للطبيعة الديناميكية للانسان وكيفية التعامل مع هذه الطبيعة من حيث فهمها واحداث التغيرات المرغوبة في سلوكها، ويعزى هذا الوضع برمته إلى القصور الواضح في حجم الأبحاث في البيئة العربية ودرجة اصالتها وعمقها.

ويعتبر هذا الوضع مقروناً بقصور الأساليب الاحصائية المستخدمة وأساليب التسجيل الجنائي ونظرة الانسان العربي للاحصاءات من العوامل المسئولة عن محدودية ما نعرفه عن حجم الجريمة وطابعها في البيئة العربية وما يترتب على المعرفة من اجراءات على أصعدة الوقاية والمنع والمكافحة والضبط، ومع أن الحجم الفعلي للجريمة في كل أنحاء العالم رقم معتم (Dark Figure) والاحصاءات الرسمية لا تعكس حقيقة الحجم، إلا أن هناك أساليب أخرى كالتقدير الذاتي (Self Report) ومسوح الضحايا (Victimization Re-search) استخدمها الباحثون الغربيون منذ عشرات السنين وأسهم استخدامها في تحسين معرفتهم حول الجريمة وأسبابها وسمات فاعليها، وانعكس ذلك على البرامج التي صممت للوقاية منها ومكافحتها وضبطها.

دور العمل الاجتماعي التطوعي في الوقاية من الجريمة والانحراف:

تعرف الوقاية على أنها مجموعة الجهود المستخدمة لابعاد وازالة الظروف المسببة والمهيئة لارتكاب الجريمة والانحراف. ويتوقف نجاح الجهود المبذولة (سواء كانت رسمية أو تطوعية) للوقاية من الجريمة على

معرفة العوامل المؤدية لها والظروف التي تهيء لارتكابها والبيئات التي تقع فيها والأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم، والأهداف (Targets) التي تقع عليها تلك الجرائم سواء كانت بشرية أم مادية.

وتختلف النظرة إلى موقع وتصنيف الوقاية بين الاجراءات التي تتخذها المجتمعات حيال الجريمة، ففي حين يرى البعض الوقاية على أنها الشكل الأول من أشكال الحماية للمجتمع من الجريمة والانحراف، وعلى أنها الحلقة الأولى في سلسلة الاجراءات المجتمعة والمتمثلة في:

- الوقاية Prevention
- المنع Stopping
- المكافحة Fighting
- الضبط Controlling
- العقاب أو الاصلاح Punishment or Correction

يرى البعض الآخر الوقاية على أنها شكل من أشكال مكافحة الجريمة (Fighting) وتجد النظرة الأولى تأييداً وقبولاً بين علماء الاجتماع والمهتمين بدراسة الانحراف والمنحرفين من وجهة أكاديمية، في حين تلاقي الثانية القبول والتأييد بين موظفي أجهزة العدالة الجنائية بادارة الشرطة. ولما كان موضوع اهتمامنا هنا هو دور العمل الاجتماعي التطوعي في الوقاية، ونظراً لبعد هذه الهيئات عن ما يدور في أروقة أجهزة العدالة الجنائية، فإن النظرة إلى الوقاية كأولى الحلقات في سلسلة الاجراءات التي يتخذها المجتمع حيال الجريمة هي الأكثر

ملاءمة لأغراضنا، ولصعوبة قياس مفهوم الوقاية ولطبيعتها الكيفية والتي يصعب الوقوف عليها وتدريجها، فإنني أميل إلى استخدام مفهوم التحصين (Immunization) عوضاً عن الوقاية، وذلك لاستحالة تكميم (Quintification) مفهوم الوقاية ولارتباط قياسه بوجود الجريمة أو غيابها.

ويتناول مفهوم التحصين (Immunization) العناصر التي يشكل التقاؤها حدوث الفعل الجنائي ألا وهي:

أ ـ الجاني (Offender) : ـ من يقوم بارتكاب الفعل الجنائي.
ب ـ الهدف أو الضحية (Target or Victim) : من يقع عليه الفعل.
جـ ـ الرقيب أو الحارس (Guardian) من يمنع التقاء الفاعل بالهدف أو الضحية.

ويمتاز مفهوم التحصين ومن خلال القياس على مستوى الأبعاد (العناصر) عن مفهوم الوقاية بقابليته للقياس الكمي والقدرة على الوقوف على مردود جهود التحصين الموجهة للفاعل أو الضحية والهدف. فيمكن أن تقاس الأفعال التي يرتكبها الفرد المستهدف ببرنامج التحصين أو الأفعال التي وقعت على هدف أو ضحية شملتها اجراءات التحصين، في حين لا يمكن أن نحدد مردود الجهود الوقائية بنفس الدقة. وذلك لعدم القدرة على تحديد الأهداف الجنائية (Crime Target) كما يتم ذلك لغايات التحصين.

وحتى يكتب للجهود التطوعية النجاح في تحصين الأفراد والجماعات ضد الجريمة والانحراف، لا بد من وجود سياسة جنائية

تعمل على تحديد الأهداف والغايات التي ترمي لها الجهود والأنشطة التي تديرها المؤسسات المعنية سواء كانت رسمية أو طوعية. ويتوقف نجاح السياسة الجنائية للحد من الجريمة والانحراف على مدى توفر المعلومات الدقيقة حول:

- مدى انتشار الجريمة والانحراف
- الأسباب المؤدية للجريمة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.
- سمات وخصائص الجناة والمجنى عليهم واتجاهات الجريمة.
- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالجريمة.
- كيفية استجابة المجتمع للجريمة بما في ذلك الوقاية والضبط.
- علاقة الفرد بالنظام العام ومنظور النظام لحرية الفرد.
- كفاءة أجهزة العدالة الجنائية في أداء مهامها.

وغالباً ما تشكل الاجابات على هذه التساؤلات التوجهات المستقبلية للسياسة الجنائية والتي تحدد مسارات العمل التي يساهم العمل التطوعي في تنفيذها. وتتأثر مساهمة المواطن في جهود الوقاية من الجريمة والانحراف بدرجة وعيه لحجم وطبيعة وأشكال وأسباب وأخطار الجريمة. ويتوقف الوعي على درجة المعرفة وتستند المعرفة على مدى صدق المصادر المستخدمة في جمع البيانات وقدرة الانسان على تحويل البيانات إلى معلومات وفعالية الأجهزة القائمة على هذه المصادر في فهم وترجمة وصياغة المعلومات ووضعها بين يدي المواطن ليساهم في جهود الحد منها.

وتأتي مساهمة العمل الاجتماعي التطوعي في الوقاية من الجريمة والانحراف على شكلين أحدهما مباشر والثاني غير مباشر:

١ ـ الشكل المباشر: يعمل هذا الشكل في مؤسسات العمل التطوعي التي تتوجه بجهودها نحو الجريمة والانحراف مباشرة عن طريق تشكيل هيئات وجمعيات تطوعية تهدف إلى توعية المواطنين بأخطار الجريمة وأهمية الوقاية منها. والمشكلة في هذه الهيئات أن غالبية أعضائها من الشرائح الاجتماعية، الاقتصادية العليا في المجتمع، وأن اتصالها بالقطاعات الأخرى الأكثر عرضة للجريمة والانحراف، وإلى التوعية والارشاد والتوجيه محدود للغاية. فمثلاً شكلت مديرية الأمن العام الأردني عام ١٩٨٨م لجنة وطنية عليا لمكافحة الجريمة انبثق عنها ست لجان فرعية للوقاية من الانحراف، المخدرات، الانتحار، جرائم القتل، العادات المخلة بأمن المجتمع، والتوعية الاعلامية. وقد ضمت هذه اللجان في عضويتها وزراء سابقين وأساتذة جامعات وشخصيات وطنية وغاب عن المشاركة فيها أعضاء نواد وممثلون لأحياء شعبية ونقابات مهنية الأمر الذي جعل نشاطها مقتصراً على اجتماعات أعضائها وجهودها التطوعية لا تختلف نوعياً عن أية رسائل اعلامية يوجهها التلفزيون أو الراديو أو الصحف للمواطنين. كما شكلت في السنوات الأخيرة العديد من الجمعيات والهيئات المتخصصة في الوقاية كجمعية الوقاية من حوادث الطرق الأردنية، وجمعية الدفاع الاجتماعي، وجمعية أصدقاء الشرطة وغيرها.

وأشارت الأهداف المكتوبة لهذه الجمعيات إلى التوعية والاعلام من خلال عقد الندوات واللقاءات وعلى الرغم من قيام هذه الجمعيات ببعض الأنشطة واللقاءات إلا أنها تعاني الكثير من المشكلات كنقص المصادر وعدم توفر المعلومات الدقيقة حول موضوع أهدافها وخصائص الفئات التي تعمل على خدمتها، وفتور حماس المشاركين وانسحابهم عن العمل وعدم انضمام أعضاء جدد لبعض الجمعيات منذ سنوات.

٢ ـ أما الشكل الثاني فيسهم بالوقاية من الجريمة والانحراف بصورة غير مباشرة بمجرد انضمام الافراد لأي من المؤسسات التطوعية مهما كانت أهدافها وذلك من خلال وجود قنوات لطاقات الافراد المتطوعين ومساهمتهم في العمل الجماعي، فمن المعروف أن قيام الفرد بدور تطوعي يسهم في إشغال وقته وتعميق انتمائه وزيادة فرص امتثاله للقوانين والاعراف كنتيجة لتفاعله مع جماعة العمل ذات التوجه الايجابي نحو المجتمع. ومع أننا لا نستطيع التنبؤ بما كان يمكن أن يقوم به الفرد المشارك بالعمل التطوعي لو كان خارجه، إلاّ أننا نعرف ان استثمار وقته في العمل التطوعي عامل ايجابي يعود بالمنفعة على الفرد المشارك وعلى المجتمع الذي يقوم الفرد والهيئة المشارك فيها على خدمته.

هذا ولما كانت الخدمات الاجتماعية التطوعية نحو الانسان سواء كان ذلك في الجانب الصحي أو التعليمي أو المهني أو الاقتصادي، فإن ذلك يشكل اسهاماً في تحسين مستوى حياة

الأفراد وفتح آفاق جديدة للمنتفعين مما يسهم في تحصينهم ضد الانحراف وتشجيعهم على التكيف والانخراط في حياة العامة.[1] ويمكن اعتبار تجارب المراكز الاجتماعية التي أنشأها صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي في أحد عشر موقعاً في المملكة الأردنية الهاشمية، وتجربة مراكز الانماء الاجتماعي التي تبنى انشاءها طلبة قسم علم الاجتماع في الجامعة الأردنية وما تقدمه هذه المراكز من برنامج يهدف لتحسين حياة الفرد واستثمار جهود وطاقات المواطنين في النشاطات الملائمة، تجارب فاعلة. ومثالاً مناسباً على أدوار المراكز التطوعية غير المباشرة في الوقاية من الجريمة والانحراف. وتبقى درجة مساهمة هذه المراكز في الحد من الجريمة موضعاً للتساؤل ما لم يقم الباحثون بتقويم فعاليتها في هذا الاتجاه.

كيف يمكن تفعيل العمل الاجتماعي في الوقاية؟

لما كان العمل التطوعي يسعى لاسعاد وتحقيق رفاه الانسان. وله وظائف لكل من الفرد الممارس له والفئات التي يتوجه العمل نحوها، فإن فعالية هذا العمل تتوقف على مدى كفاءته من الناحيتين الموضوعية والذاتية. أي من حيث قدرته على المساهمة في تحقيق الأهداف التي يرمي لها وتحقيق الرضى والاشباع للفرد الممارس له.

---

١ ـ اشتملت الفلسفة الامريكية المعروفة (Great Society) والتي تبنتها حكومة الرئيس جونسون (London Johnson) على العديد من البرامج الهادفة إلى الوقاية من الجريمة والانحراف كبرنامج (Youth Mobilization) وبرنامج (War on Poverty) والتي أسهم فيها العمل التطوعي اسهاماً بالغاً.

وحتى يتاح للعمل التطوعي ممارسة أدواره، فلابد من توفر جملة من الشروط هي: المعلومات، المناخ، التنظيم. ويقصد بالمعلومات هنا مجموعة الحقائق المتعلقة بالبيئة ومكوناتها المختلفة، وعلاقة الانسان بهذه البيئة والأساليب التي يستخدمها المجتمع في تعامله معها، وتنظيم شؤونه والمشكلات الناجمة عن علاقته بها وحجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم وخصوبتهم ووفياتهم والقيم والعادات والتقاليد وأنواع الجماعات وشبكات العلاقات ونظرة الانسان لنفسه ولامكاناته ومجتمعه ومجموعة المهارات والمعارف التي تساعد على تغيير السلوك ويتحقق ذلك من خلال تشجيع البحث العلمي الموجه نحو البيئة الاجتماعية والعلاقات الناشئة فيها والأسس التي تقوم عليها.

أما ما يتعلق بالمناخ فمن البديهي أن العمل التطوعي عمل ديمقراطي يزدهر في **البيئات** الديمقراطية ويتلاشى في المجتمعات الأقل ديمقراطية ويشجع المناخ الديمقراطي على ظهوره واتساع مجالاته. لذلك فإن جل ما يحتاج له العمل التطوعي والاجتماعي المناخ الديمقراطي ليس من الوجهة السياسية فحسب، بل ومن النواحي الاجتماعية والاقتصادية والاعلامية وغيرها. وتأتي أهمية المناخ الديمقراطي من أنه يتيح للأفراد حرية تنظيم أنفسهم وتنقية جهودهم بما يحقق اهتماماتهم ومنفعة المجتمع. كما يسهم في تعميق انتمائهم للمجتمع ويعمق الرغبة في خدمته.

ويقصد بالتنظيم القدرة على المؤاءمة بين الأهداف والامكانات ويؤدي التنظيم الأمثل في المناخ الجيد إلى استثمار وتوظيف كل

الطاقات والامكانات المتوفرة من خلال تولد الرغبة والدوافع لدى كافة فئات أبناء المجتمع وتشجيع المبادرات الابداعية من خلال ازالة العوائق القانونية والتنظيمية التي تحول دون التقدم في هذه المجالات.

وحتى يتسنى لهذا العمل أن يكون فاعلاً في الوقاية من الجريمة والانحراف، لا بد أن يكون لدى المجتمع اجابات على جملة تساؤلات تتعلق بما هية السلوك السوي والمنحرف؟ والطرق التي يتبعها المجتمع في تدريب وتطبيع أبنائه ليكونوا أسويا؟ وأسباب خروج بعض الأفراد على قوانين ومعايير المجتمع، والشروط التي تشجع هؤلاء الأفراد على الخروج؟

ما هية الانحراف والسواء؟

ان معرفة الانحراف تتضمن معرفة السواء، ولكي نحدد ما هو خارج عن القواعد المرعية في المجتمع، لا بد أن نكون على معرفة بما هو مقبول ومرغوب وتأتي أهمية تحديد السواء من كونه الحالة التي تعمل الوقاية على الحفاظ عليها وكونه الحالة المرغوبة التي يمثل (Con-form) فيها الفرد لتوقعات ومعايير المجتمع. وتمثل أفضل الأساليب الوقائية في توفير بدائل مشروعة للأفراد لاشباع حاجاتهم ويتناسب حجم الانحراف عكسياً مع زيادة طرق الاشباع المشروعة لحاجات الافراد والجماعات[1] ومن هذا المنطلق يمكن النظر للانحراف.

---

١ ـ وقد يجد البعض صعوبة في قبول هذه المقولة خصوصاً أن الشواهد الاحصائية تشير إلى زيادة في حجم الجرائم في المجتمعات الأكثر حرية =

على أن سلوك الفرد لطرق غير مشروعة في محاولته لاشباع حاجاته. وقد لقيت هذه الفكرة رواجاً في أدبيات علم الاجتماع في النصف الأول من القرن الحالي (Metron 1950 Clowrd & Ohlin 60). وإذا ما علمنا أن انحراف الفرد ناجم عن محاولته الوصول إلى اشباعات لحاجاته ضمن الامكانات المتوفرة له، وأن امكاناته المتوفرة غير كافية لاشباع احتياجاته بالطرق المشروعة، وأن فهمه وادراكه لامكاناته يدفعانه في هذا الاتجاه. فإن الوقاية من الجريمة ضمن هذا الفهم يجب أن تنصب على تحسين امكانات الأفراد ومساعدتهم على اشباع احتياجاتهم وتوظيف امكاناتهم وفهم طاقاتهم واستخدامها بصورة أمثل. وعليه يمكن أن يكون العمل التطوعي الاجتماعي

= وديمقراطية، أي التي توفر بدائل متعددة وتمنح افرادها درجات أعلى من الحرية.

ويتمثل الرد على مثل هذا التشكيك في شقين، الأول ان الارتفاع الظاهر في حجم الجريمة في تلك المجتمعات هو انعكاس لحرية التعبير بأشكاله المختلفة، والثاني أن التقدم الاحصائي والوعي بالجريمة والالتزام بالقانون واعتماد الافراد على المؤسسات في تلك المجتمعات، عوامل مهمة يجب عدم اغفالها عند النظر إلى الاحصاءات. ففي المجتمعات التي يكون القانون ثقافتها، يسهل رصد غالبية المخالفات القانونية، أما في المجتمعات التي يوجد فيها قانون وثقافة وتباين أحكام القانون مع الثقافة فليس من الممكن معرفة حجم المخالفات القانونية أو رصدها.

كما يولد الالتباس بين الثقافة والقانون وضعاً يساعد الأفراد المخالفين على ايجاد التبريرات والدوافع للخروج عليها، ويعطي نفس الواقع الدافع والتبرير للهيئات القائمة على تنفيذ القوانين للتساهل والتسامح في تنفيذه.

موجهاً نحو مساعدة هؤلاء الافراد اقتصادياً وتوفير فرص عمل لمن يستطيع أن يعمل وارشادهم وتدريبهم وتوجيههم ومساعدتهم في حل المشكلات الأمنية واطلاق طاقاتهم ويكون محال العمل الاجتماعي التطوعي البيئات الفقيرة والمعوزة بهدف تحسين ظروف تلك البيئات وتشغيلها وجعلها أكثر ملاءمة لحياة الانسان.

أما عن الطرق التي يتبعها المجتمع في تنشئة أبنائه وتدريبهم على الامتثال. فمن المعروف أننا جميعاً نولد لمجتمع ويصبح الفرد فينا كائناً اجتماعياً بالدرجة التي يتلقى فيها تنشئة اجتماعية، وتهدف التنشئة الاجتماعية إلى ايجاد الرباط الاجتماعي (Social Bond) وكما يقول تريفس هيرش (Travis Hirschi) ان الرباط الاجتماعي الذي تعمل التنشئة على توثيقه هو المسؤول عن امتثالنا للمجتمع، وان الانحراف والجريمة مظاهر لضعف هذا الرباط والامتثال والانضباط مظاهر لقوته وفعاليته. ويذهب هيرش (Hirschi) كما ذهب هوبز (Hobbes)إلى أن الانسان شرير بطبعه وأن السؤال الذي يجب أن نطرحه دائماً ونحاول الاجابة عليه كمهتمين بالجريمة، هو لماذا لا يرتكب الافراد الجريمة (Why don't they do it?) والاجابة التي يقدمها هيرش هي قوة الضبط الاجتماعي الناجمة عن التنشئة الفاعلة والمتوجه نحو تقوية وتعميق صلات الفرد بالمجتمع من خلال التعلق (Attachment) الالتزام (Com-mitment) والمشاركة (Involvement) والايمان (Belief) ويقصد بالتعلق علاقة المحبة والاحترام والصلة الناشئة بين الفرد والاشخاص المهمين (Significant Others) بالنسبة له، كالآباء والأمهات والمدرسين، والرفاق ويحتل التعلق بالوالدين أهمية عالية وذلك لأهمية الدور الذي

يلعبه الوالدان في تنشئة الأبناء وتعليمهم المعايير الاجتماعية يليهما في الأهمية المعلمون والرفاق. ويستدل على قوة التعلق بين الوالدين والأبناء من خلال قوة العلاقة بصرف النظر عما إذا كان الوالدان مطلقين أو كانت الأسرة مفككة.

ويرتبط مفهوم الالتزام (Commitment) بالقيمة التي يضفيها الفرد على الأهداف التي يضعها المجتمع. كالالتزام بالمعايير التي تحكم الفئة العمرية التي ينتمي لها الأفراد والأهداف التي تضعها الثقافة للفرد كالتحصيل العلمي والانخراط في عمل الاحتفاظ بسمعة جيدة.

أما المفهوم الثالث المساهمة (Involvement) فيستند على حقيقة أن كلًا من الوقت والجهد محدودان، وان الأفراد المنشغلين في نشاطات ايجابية ليس لهم أي وقت لاستغلاله في الانحراف. وتلخص مقولة «الأيادي المعطلة معامل للشياطين» فحوى مفهوم المساهمة كما يستخدمه المنظرون في الضبط الاجتماعي

والايمان (Belief) هو العنصر الرابع والأخير من عناصر الرباط الاجتماعي، ويقصد به مدى اعتقاد الفرد بمشروعية المعايير الاجتماعية، ويستند على فكرتين، الأولى أن كل الأفراد وبغض النظر عن مواقعهم في البناء الاجتماعي، يحملون قيماً أخلاقية. والثانية أن التعلق بالوالدين يؤدي إلى احترام القانون والقائمين عليه.

وتشير الدراسات التي أجريت من قبل (Hirschi) على عينة من المنحرفين وغير المنحرفين في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن

حجم الانحراف يتأثر بدرجة كبيرة بقوة وضعف الرباط الاجتماعي وعناصره المختلفة. كما توصلت الدراسة التي أجريت في الأردن عام ١٩٨٧م (Rbeihat) على عينة مؤلفة من ثلاث فئات (المنحرفين رسمياً، غير المنحرفين رسمياً، العرضة للانحراف). إلى وجود علاقة بين الرباط الاجتماعي والانحراف[1] وتتلخص نتائج الأبحاث التي أجريت في هذا المجال كما يلي:

- كلما زاد التوحد العاطفي بين الفرد ووالديه قلت احتمالات ارتكابه للسلوك الانحرافي.
- التعلق بأحد الوالدين مهم كالتعلق بالاثنين في تحصين الفرد ضد ارتكاب الجريمة.
- التلاميذ الذين لم يهمهم رأي الأساتذة بهم كانوا أكثر ارتكاباً للانحرافات.
- ضعف التعلق بالوالدين يؤدي إلى ضعف التعلق بالمدرسة.
- الفئات الأقل تعلقاً بالوالدين والمدرسة هم الأقل احتراماً للقانون.
- الالتزام بالأهداف المستقبلية رادع للفرد من الانحراف.
- كلما كان الفرد مساهماً في المجتمع ونشاطاته، قلت درجة انحرافه وخروجه على القوانين.

---

١ ـ أجرى الباحث دراسة عام ١٩٨٧م لتفسير انحراف الأحداث الذكور في الأردن من خلال استخدام اسلوب التقدير الذاتي، وباستخدام عينة غرضية شملت ثلاث فئات ولاغراض اختيار نموذج سببي (Casual Model) يوفق بين نظريات الثقافة المنحرفة والتعلم من جانب، والضبط الاجتماعي من جانب آخر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة متوسطة بين عناصر الرباط الاجتماعي والانحراف.

تشكل نظرية الضبط الاجتماعي والمفاهيم القائمة عليها، اطاراً نظرياً صالحاً يمكن أن يستفيد منه العمل الاجتماعي التطوعي في تصميم برامجه الرامية للوقاية من الانحراف وتوجيهها نحو الوالدين والأبناء والمدرسين والبيئة المحلية والمناهج والأنشطة المختلفة والعلاقة بينها جميعاً، أي أن تحسين مستوى ونوعية العلاقة القائمة بين الأبناء والوالدين ومؤسسات التنشئة المختلفة يسهم في تحصين الأفراد ضد ارتكاب الأفعال الخارجة على القوانين. وتمتاز هذه النظرة عن غيرها من حيث أنها تتناول سلسلة العمليات التربوية التي تشكل بمجموعها التنشئة الاجتماعية ويمكن تحديد الأنشطة والبرامج على ضوء احتياجات الافراد في مراحل التنشئة المختلفة، وبعد تحديد أسباب الخلل في صلات الافراد بالمؤسسات. فقد تتوجه بعض البرامج التطوعية للارشاد الأسري بهدف توثيق الاتصال بين الوالدين والأبناء أو لمساعدة الأبناء والأمهات على الاشراف على أنشطة الأبناء وتمكينهم من القيام بوظائفهم.

وواجباتهم نحو الأبناء كتثقيفهم بأهمية التعليم ومساعدتهم من خلال تنظيم النشاطات التعليمية. وفي الحالات التي يغيب فيها الآباء يمكن أن توجد برامج لتجنيد متطوعين ليقوموا بأدوار القدوة كالاخوة الكبار (Big Brothers) والأخوات الكبيرات (Big Sisters) ويمكن أن تتولى الجمعيات والهيئات التطوعية برامج تهدف إلى تشجيع التعليم وحل مشكلات التلاميذ واثراء التجربة المدرسية وجعلها أكثر متعة وارشاد الطلبة المتسربين منها والعمل على تغيير ظروفهم.

أما من جانب المساهمة فيمكن أن تتوجه الجهود التطوعية إلى ايجاد دعم للبرامج الكفيلة باستثمار فائض وقت الشباب في نشاطات ايجابية تهدف إلى خدمة الفرد واشعاره بقيمته وإلى خدمة المجتمع مما يعمق اهتمامه وانتماءه لمجتمعه المحلي ويكسبه قيماً إيجابية نحو العمل والمشاركة.

ولتعميق ايمان الفرد بشرعية الأنظمة والقوانين ولتشجيعه على احترامها والالتزام بها، يمكن أن يتوجه العمل التطوعي إلى توعية وتثقيف الأفراد بالوظائف التي يؤديها القانون ورجاله والحالة التي يمكن أن ينتهي بها المجتمع بدونهم وأن يسند لهم بعض المهام والواجبات القيادية في البرامج والأنشطة التي يشاركون فيها لاشعارهم بأهمية التقيد بالقانون. وباختصار يمكن أن يتولى العمل الاجتماعي التطوعي أدواراً رئيسية عند غياب من يمثل المجتمع في بيئة الفرد وأدواراً ثانوية تدعيمية عند عجز المجتمع عن تأدية أدواره حيال أبنائه مسترشداً بما توصلت له نتائج الابحاث والدراسات في هذا المجال.

وبخصوص الظروف المؤدية لارتكاب الأفعال الانحرافية يمكن أن يتوجه العمل التطوعي بجهوده لتدعيم موقف كل ركن من الأركان الثلاثة والتي يتوقف وقوع الفعل على التقائها (الفاعل، الهدف، الرقيب). ويؤدي العمل التطوعي الاجتماعي أدواره حيال الفاعل من خلال ازالة الدافع لديه. ويأتي ذلك عن طريق اكساب الفرد القيم والمعايير والاتجاهات التي تشكل رادعاً ذاتياً له. وتجنبه

للظروف والخبرات التي قد تؤدي إلى تعليمه المهارة والدافع والتبرير لارتكاب الافعال الانحرافية. وتبصير الفرد بخطورة الجرائم على مستقبله والكلفة المترتبة عليها والثمن الذي يدفعه مرتكبها من حياته، وسمعته ومكانته.

ويسهم العمل التطوعي أيضاً في تحصين الأهداف سواء كانت مادية أم بشرية (ضحايا) من خلال جعلها أقل عرضة للاعتداء. ويأتي تحصين الأهداف المادية من خلال حفظها في أماكن آمنة بعيدة عن متناول الآخرين وإلى جعل الاعتداء على هذه الأهداف امراً مكلفاً من نواحي الوقت والجهد والمعتدي أكثر عرضة للفشل في تنفيذ فعله من خلال مستوى التحصين. فمثلاً اضاءة الأماكن ليلاً ووضع الأقفال. وابعاد النقود والحاجيات وحفظها في أماكن آمنة وتوفر الاشباك والحماية الالكترونية، جميعها من عوامل التحصين. ويسهم العمل التطوعي في هذه الجهود من خلال توعية الافراد بالاخطار التي يمكن أن تقع على ممتلكاتهم والأساليب المثلى لتحصين هذه الممتلكات.

أما البشرية فيتم تحصينها من تقليل فرص وقوعها ضحايا بزيادة وعيها للجناة ودوافعهم وأوقات ارتكابهم للجرائم وارشادهم الى الأماكن التي يمكن أن تقع فيها وكيفية التصرف في المواقف التي يتعرضون فيها للجرائم. وكافة المعلومات الكفيلة بتقليل فرص وقوعهم ضحايا. أما المحور الثالث الذي يمكن أن يتوجه له العمل التطوعي فهو محور الحراسة. فمن المعروف أن الفعل الجنائي ينتج

عن التقاء الفاعل الذي لديه الدافع مع الضحية أو الهدف سهل المنال عند غياب من يمنع التقاءهما ويمكن أن يحول العمل الاجتماعي التطوعي دون وقوع الجريمة من خلال تنظيم جهود الأهالي وزيادة وعيهم ومشاركتهم في حماية أنفسهم وأحيائهم وبيوتهم. وتشديد الرقابة والتبليغ والتعاون مع رجال الشرطة عند مشاهدة سلوك أو سماع تهديد أو ملاحظة نشاطات غير عادية.

كما يمكن أن ينظم الأهالي أنفسهم لحماية بيوتهم ومراقبة المساكن والمنشآت للحيلولة دون التقاء الفاعل بهذه الأهداف. وباختصار يمكن أن يلعب العمل الاجتماعي التطوعي دوراً مدعماً للأدوار التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن والنظام العام من أجل أن يبقى الاجرام والانحراف في حدوده الدنيا.

الخلاصة والتوصيات

نستخلص من هذا العرض أن الجريمة مشكلة على درجة من الخطورة تفوق وعينا بها، وأن الجهود والأساليب التي نستخدمها في رصدها والوقوف على حجمها وسماتها قاصرة عن اعطائنا الصورة الحقيقية عنها، الأمر الذي أدى إلى بقاء استجابتنا لها محصورة في الأساليب التقليدية والمتمثلة في العقوبة. كما بين العرض أن المجتمع العربي أقل احتمالا للجريمة والمجرمين وأعنف استجابة لهم من المجتمعات الأخرى، وأن مشاركة المواطن العربي في العمل الاجتماعي التطوعي اليوم وعلى الرغم من التحولات الحديثة في

بحجمها وطابعها، هي أقل منها في المجتمعات الغربية قبل فترة تزيد على النصف قرن. إضافة إلى المشكلات التي يعانيها.

وقد خلصت الورقة إلى أن الوقاية من الجريمة هي أفضل البدائل المتاحة للمجتمع. وأن لاختيار هذا البديل مبرراته الاقتصادية والأخلاقية والانسانية والادارية. كما أشارت الورقة إلى أن العمل الاجتماعي التطوعي عمل ديمقراطي يحتاج إلى بيئة ومناخ وتنظيم يكفل له الاستمرار والفعالية وأن دور هذا الجهد في الوقاية منها مسألة حضارية تتوقف على مستوى وعي المجتمع ومعرفته لطبيعة المشاكل واحساسه بخطورتها وقد اقترحت الورقة أن يقوم العمل التطوعي بأدوار أكثر فعالية في تحصين الجيل والمجتمع ضد الجريمة والانحراف. وذلك بعد فهم الجريمة وأسبابها والظروف التي ترتكب فيها وكيفية الاستجابة لها. هذا وتأسساً على ما تقدم فإن الورقة تتقدم بمجموعة من التوصيات على ثلاثة محاور:

أ ـ الدراسات والمعلومات:

- تطوير أنظمة المعلومات واستخدام مصادر اضافية جديدة للمعلومات حول ظواهر الجريمة والانحراف في العالم العربي، وتطوير مؤشرات للجريمة والانحراف في الأنظمة الاحصائية العربية لتيسير عمليات المقارنة.
- العمل على تشجيع الأبحاث العلمية التي تتناول بالتفسير الظواهر الاجرامية والانحرافية للوقوف على الأسباب والعوامل المؤدية لها.

- تشجيع المشروعات الريادية التجريبية (Pilot Project) في مجال التعامل مع الجريمة والانحراف وفي كل من مراحل الوقاية والمنع والمكافحة، والضبط، والعقوبة وتقويم فعالية كل منها.

ب ـ العمل التطوعي:

- تهيئة البيئة والمناخ الملائم لتشجيع المبادرات الابداعية والمشاركة الأهلية في العمل الاجتماعي التطوعي.
- تنظيم جهود العاملين وتزويدهم بالخدمات في مجال المعرفة وازالة العوائق القانونية والتشريعية التي تحول دون مساهمة المواطن في كافة أنشطة المجتمع.
- تفعيل دور الاعلام في كشف آفاق العمل الاجتماعي التطوعي ومساعدة الراغبين في ايجاد القنوات الملائمة لاستثمار جهودهم وامكاناتهم.

جـ ـ الوقاية من الانحراف:

- دعوة الجهات التطوعية إلى المشاركة في جهود الوقاية من الجريمة والانحراف وتزويدهم بالمعارف والبيانات اللازمة عن حجم وطبيعة الجريمة وخصائص وبيئات المجرمين.
- تشجيع الشباب على استثمار أوقاتهم في نشاطات ايجابية تعود عليهم وعلى المجتمع بالفائدة.

- العمل على تأليف جمعيات تدعم البناء الاجتماعي وتسهم في التعويض عن الخلل الناجم عن اختلال الادوار والتحولات الاجتماعية (كجمعية الاخوة الكبار).

المراجـــــع

أولا: المراجع العربية:

- أحمد عبدالعـزيز الألفي، النـظام الجنائي في السعـودية، الـرياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- أحمد فتحي سرور، المشكلات المعاصرة للسياسـة الجنائيـة، مطبعـة الجامعة، القاهرة.
- توفيق علي وهبة، التدابير الزاجرة والواقيـة في التشريـع الاسلامي، الطبعة الأولى، دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- عبـاس محجـوب، مشكـلات الشبـاب، الحلول المـطروحـة والحـل الاسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- عبدالفتاح عجوة، البطالة في العالم العـربي وعلاقتهـا بالجـريمة، دار النشر بـالمركـز العربي للدراسـات الأمنيـة والتـدريب، الـريـاض: ١٤٠٦هـ.
- محمـود السبـاعي، تخـطيط وادارة عمليـا الشـرطـة، مـطابـع ستانستوماس، ١٩٦٨م.
- التقـارير السنـوية لاتحـاد الجمعيـات الخيـريـة الأردني لـلأعـوام ١٩٨٥م، ١٩٨٧، ١٩٨٨م.
- دليل الجمعيات الخيرية في الأردن ١٩٨٩.

ثانياً : المراجع الانجليزية :

- Akers, R.L. Deviant Behavior: A Social Learning Perspective. Belmont, CA. Wadsworth, 1977
- Cernkovich, Stephen A. "Evaluating Two Models of Delinquency, Causation: Structural Theory and Control Theory" Criminology, 16 (1978): 355-552.
- Cloward, R. and Ohlin, L.E., Delinquency and Opportunity: Theory of Delinquent Gangs. Glencoe, IL, Free Press, 1960.
- Cocburn, J.J. and Mac Clay, I. "Sex Differentials in Juvenile Delinquency". British Journal of Criminology, 5 (July 1965): 289-308.
- Cohen A.K. Delinquent Boys, Glencoe, IL, The Free Press, 1955.
- Coleman, James S. The Adolescent Society, New York, The Free Press, 1961.
- Elliott , D.S. et al. "Explaining Delinquency and Drug Use", The National Youth Study Project Report No. 21, Behavioral Research Institute: Boulder, Co., 1982.
- Empey, L.T. and Erickson, M.L. "Class Position, Peers, and Delinquency" Sociology and Social Research, 49 (3) (1965): 268-262
- Frease, D.E. "Schools and Delinquency: Some Intervening Processes". Pacific Sociological Review, 16 (4) 1973: 426-447
- Hirschi T., Causes of Delinquency, Berkeley: University of California Press, 1969.
- Jessor R., Society, Personality and Deviant Behavior: A Study of a Tri-Ethnic Community, New York; Holt, Rinehart and Winston, 1968.
- Rbeihat, S. Explaining Male Delinquency in Jordan. A PhD Dissertation presented to the faculty of the Graduate School; University of Southern California; Dec. 1987.
- Simons, R.L.; Miller, M.G. and Aigner, S.M. "Contemporary Theories of Deviance and Female Delinquency: An Empirical Test". Delinquency, 17(1) (1980): 42-57.
- Stinchombe A.L. Rebellion in a High School, Chicago: Quadrangle Books, 1964.
- Wilkenson K. "The Broken Family and Juvenile Delinquency: Scientific Explanation or Ideology" Social Problems 21 (June 1974): 726-739.